

ويتوج هذه الحماسة بتغطية زيارة البابا إلى فلسطين "الأراضي المقدسة" عام ٢٠٠٠، ويصفها على أنها كانت ناجحة: "وقد أنعشت أمل المسيحيين الفلسطينيين والعرب وحملت المسلمين وقدرت عالياً من قبل الإسرائيليين". ص ٩٩ وفي الفصول اللاحقة من الكتاب يعالج جوزيف ياكوب بالتفصيل أحوال الأقليات الأثنية والدينية في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك في العالم العربي. إن قراءة هذه الفصول تدهش القارئ نتيجة التعرف على هذا الكم الهائل من الأثنيات والأقليات الدينية والمذهبية التي مازالت تنفخ في كافة أرجاء المعمورة، التي لا تخلو دولة واحدة منها، ويصل عددها إلى العشرات في العديد من الدول فعلى سبيل المثال بلغ عددها في: " لاوس ٧٠ إثنية، فيتنام ٥٣، تركيا ٦٦، إيران ٢٠، الفلبين ١٠٠". لذلك من الصعوبة الحديث والتطرق هنا إلى واقع هذه الأقليات جميعاً. أما بالنسبة لواقع الأقليات في العالم العربي فهو ينتمي للأقلية الكلدو - آشورية في العراق، ويتبنى هذا المصطلح الأقلوي المستحدث، الذي يعبر عن وجهة نظر بعض الأحزاب القومية الآشورية التي تعمل للوصول إلى صيغة من التوحيد بين الطوائف الدينية والمجموعات الأثنية الثلاث الآشورية - السريانية - الكلدانية في العراق. ومن الواضح أن فهم ياكوب لمسألة الأقليات في العالم العربي يتمفصل حول مسيحي الشرق، ولعله لم يتحرر بعد من النزعات التبشيرية، فيتناول وضع الطوائف المسيحية في سوريا بالتفصيل من حيث الإحصائيات العددية والسياق التاريخي لوجودها، ووضعها القانوني والامتيازات التي حصلت عليها. لدرجة أنه يبدو كأحد منظري حركة توحيد الطوائف المسيحية الشرقية، حيث يساهم في وضع استراتيجيات لتفعيل دور هذه الأقليات وإبراز وجودها التاريخي، عن طريق التقليل ما أمكن من أهمية المرحلة الإسلامية في المشرق العربي. وبالتوازي مع ذلك يقع في مغالطات تاريخية كان بغنى عنها كباحث سياسي، إذ حاول كتابة تاريخ سورية من منظور كنسي، كما جعل كامل تاريخ العراق ما قبل الإسلام كلدو - آشورياً، محاولاً استكشاف الجذور الروحية للمشرق والعراق والتي تتبع - حسب رأيه - من التوراة والإنجيل ومن ثم القرآن على نطاق ضيق، ويتجاهل تماماً دور الثقافات الشرقية كالبابلية والإلامية والميدية والحورية والأخمينية، وأخيراً الكردية والفارسية، هذه الثقافات التي تمظهرت على شكل شعوب وأديان ومذاهب ما زالت قائمة وفاعلة في العراق ومحيطه حتى يومنا هذا. وعلى الأرجح أن ياكوب وقع كغيره من المستشرقين في هذا الخطأ التاريخي لاعتماده بشكل أساسي على مصادر التاريخ المسيحي، إذ أن أغلب مراجعه ومصادره هي عبارة عن دوريات ونشرات صادرة عن كنائس الشرق من جهة، ولتبنيه منهجياً ليبرالياً متقللاً بالفكر الكنسي - الديني من جهة أخرى.

## ما بعد الأقليات

كتب الأستاذ آزاد أحمد علي مقالاً تناول فيه بالتحليل كتاب (ما بعد الأقليات، بديل عن تكاثر الدول)، للكاتب الفرنسي (جوزيف ياكوب) " قام بنقله إلى العربية الأستاذ حسين عمر. ونظراً لأهمية هذا المقال، نقتطف منه بعض الفقرات:

...الكتاب يعبر في هذه المرحلة عن هاجس أوربي حول مسألة الأقليات قبل أن يكون تعبيراً عن قلق وموقف الكاتب نفسه من هذه المسألة الهامة في مطلع القرن الحادي والعشرين. هذه الأهمية التي تنطوي على خوف من تقادم الصراعات، وإمكانات لتغيير الخارطة السياسية لعالمنا المعاصر. ويشكل كتاب ما بعد الأقليات في الوقت نفسه رؤياً مستقبلياً، وموسوعة مصغرة لتفاصيل قضايا الأقليات على الصعيد العالمي، ومحاولة لتوصيف حالة الغليان التي تنتاب الأوساط الاقلوية الأثنية منها والدينية، وما يترتب على ذلك من حراك سياسي ومجتمعي متصاعد. يقع الكتاب في مقدمة وعشرة فصول وخاتمة. يبدأ ياكوب الفصل الأول باستعراض موجز لتاريخ وآليات تشكل الدول الأوروبية المعاصرة، على خلفية تفكك الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى. ومن ثم يعرج على مناخات تكون الدولة القومية المعاصرة، التي جاءت على شكل اتحادات أثنية، أنتجت في المحصلة الأمم الأوروبية المهيمنة، التي حققت دولها القومية الموحدة بنجاح. وبذلك يؤكد الكاتب على أن الدولة القومية المعاصرة هي ظاهرة أوروبية، كما أن مسألة الأقليات القومية هي أيضاً مشكلة أوروبية، لأنها اشتقت عن صيغ وتكوينات الدول القومية المستحدثة في أرجائها. فيقدر ما كانت أوروبا تسعى إلى استعمار الشعوب وضمها إلى كيان دولتها القومية، فبالقدر نفسه كانت تحرض الشعوب للسعي لبناء دولها القومية المستقلة. فطوال القرنين الماضيين كانت السياسية الأوروبية تعاني من تناقض فاضح بخصوص مسألة القوميات، فهي كانت تسعى لإدماج بعضها، وتعمل لاستقلال بعضها الآخر، وفق مصالحها السياسية وآليات تنازع الأمم الأوروبية فيما بينها لتحقيق المزيد من السيطرة والثروة ونشوة النصر. ... ما يرصد تزايد الاهتمام الأوربي بشرعة حقوق الأقليات عن طريق استصدار العديد من المواثيق الأوروبية التي تتكفل تأمين وحماية هذه الحقوق الأقلوية، خاصة المواثيق التي صدرت في السنوات الأخيرة للحفاظ على اللغات المحلية. وأخر هذه المواثيق: الميثاق الأوربي للغات المحلية والأقلوية في حزيران ١٩٩٢، والاتفاق - الإطار لحماية الأقليات القومية في تشرين الثاني ١٩٩٤. .... ويمكننا القول بان فكر الكنيسة الكاثوليكية هو الأكثر تماسكاً وتركيزاً من بين الأفكار التي أنتجتها المؤسسات الدولية والإقليمية حول الأقليات" ص ٩١